



Distr.
GENERAL

A/CN.9/352
27 March 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

لجنة الأمم المتحدة للقانون

التجاري الدولي

الدورة الرابعة والعشرون

فيينا ، ١٠ - ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩١

الأنشطة الجارية للمنظمات الدولية في ميدان

تنسيق وتوحيد القانون التجاري الدولي

مذكرة من الأمانة العامة

١ - طلبت الجمعية العامة الى الأمين العام ، في قرارها ١٤٢/٣٤ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، أن يضع أمام لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ، في كل دورة من دوراتها ، تقريراً عن الأنشطة القانونية للمنظمات الدولية في ميدان القانون التجاري الدولي ، وكذلك توصيات بشأن الخطوات التي يجب على اللجنة اتخاذها لانجاز ولايتها في تنسيق أعمال المنظمات الأخرى النشطة في هذا الميدان .

٢ - واستجابة لذلك القرار ، أصدرت على فترات منتظمة تقارير تفصيلية عن الأنشطة الجارية التي تضطلع بها منظمات أخرى في ميدان تنسيق وتوحيد القانون التجاري الدولي ، كان آخرها التقرير الذي قدم الى الدورة الثالثة والعشرين للجنة القانون التجاري الدولي ، المعقودة في عام ١٩٩٠ . غير أن من المزمع أن يكون محور التركيز في التقرير الذي سيقدم الى دورة اللجنة الرابعة والعشرين مختلفاً . فقد تقرر اعداد تقرير عن مدى امكانية مشاركة المنظمات الانمائية متعددة الاطراف والشائبة في أنشطة تستهدف تحديث القانون التجاري في البلدان النامية .

٣ - وبالرغم من أن مفهوم تطوير القانون التجاري الدولي ينحصر عادة في قيام منظمات دولية ، كالمنظمات التي كانت أنشطتها موضوع التقارير السابقة ، باعداد نصوص قانونية تنظم بعض جوانب القانون التجاري الدولي ، فإن المجتمع الدولي أيضاً يؤثر في تطوير القانون التجاري الدولي حين يسهم في تطوير القوانين التجارية

المحلية ، وكان مفهوما لدى الأمانة العامة أن وكالات انمائية مختلفة ، متعددة الأطراف وثنائية ، عاونة البلدان النامية في اعداد تشريعات عن جوانب شتى من القانون التجاري ، تشمل مواضع مثل القانون البحري ، والتحكيم التجاري ، والملكية الفكرية . وكان مفهوما أيضا لدى الأمانة العامة أن مشاريع من هذا القبيل اضطلع بها بناء على طلب حكومات منفردة أو مجموعات من الحكومات . ولذلك روي أن اعطاء كافة المعنيين في ذلك الميدان صورة شاملة عن تلك الأنشطة من شأنه أن يعود عليهم بفائدة عظيمة . وأبدية الرغبة بوجه خاص في الحصول على معلومات عن مدى الاعتماد على نصوص القانون الموحد الذي أعد على المستوى الدولي كأساس لنصوص قانونية تم اعدادها تحت اشراف الوكالات الانمائية .

٤ - وطلبت الأمانة العامة من المنظمات الانمائية متعددة الأطراف والثنائية معلومات عن المشاريع التي ربما قامت بتمويلها خلال السنوات الخمس الاخيرة أو المشاريع التي ربما قدمت من أجلها مساعدة تقنية من أجل تحديث القانون الذي ينظم جانبا من النشاط الاقتصادي . وشملت التفاصيل المطلوبة عن كل مشروع ما يلي : (١) هوية البلد الذي اضطلع فيه بالمشروع ، واذا كان المشروع من أجل منطقة أو منظمة اقليمية ، ما هي المنطقة أو المنظمة أو البلدان التي كان له تأثير مباشر عليها ؛ و (٢) التاريخ الذي بدأ فيه المشروع ، وان كان قد اكتمل ، تاريخ اكتماله ؛ و (٣) الموضوع الذي غطاه المشروع ونوع النص القانوني الناتج عنه ؛ و (٤) طبيعة ونطاق الخبرة التي قدمت لتنفيذ المشروع ؛ و (٥) في حال وجود نص قانوني معتمد على المستوى الدولي ، موحد أو نموذجي ، ويتعلق ببعض أو بكل جوانب الموضوع الذي غطاه المشروع ، ما هو هذا النص ، وهل '١' أدمج كليا في نص المشروع ، أو '٢' استخدم كأساس لنص المشروع ، أو '٣' لم يستخدم على الاطلاق في نص المشروع ؛ و (٦) ما اذا كان قانون دولة معينة أخرى غير الدولة التي اضطلع فيها بالمشروع قد أدمج كليا أو جزئيا في نص المشروع ، أو استخدم كأساس لنص المشروع ، وطبيعة التغييرات التي أدخلت ، في حال ادخال أي تغييرات . وطلب من المنظمات أيضا تزويد لجنة القانون التجاري الدولي بما يصدر من نصوص قانونية .

٥ - وبالرغم من اجابة عدد من المنظمات التي التمسث منها المعلومات على أسئلة الأمانة العامة ، فقد كانت المعلومات المتلقاة مخيبة لما عقد عليها من آمال . فلم ترد تقارير عن مشاريع الاصلاح القانوني التي تعلم الأمانة العامة بوجودها من مصادر أخرى وتعرف أن وكالات انمائية تقوم بتمويلها .

٦ - وبدلا من اعداد تقرير يتضمن المعلومات الجزئية المتلقاة ، وبذلك تنتفي عنه الصفة التمثيلية ، تقترح الأمانة العامة مواصلة دراستها الاستقصائية ثم اعداد تقرير عن استنتاجاتها الى لجنة القانون التجاري الدولي في دورتها الخامسة والعشرين .